

العلاقة السببية بين معدل الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي للفترة  
(2016-1980)

م.م انوار سعيد ابراهيم

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

[anwar.saed59@Gmail.com](mailto:anwar.saed59@Gmail.com)

**Abstract:** The domestic savings are the main drivers of economic growth through its potential to expand and set up productive projects, leading to higher levels of productivity. The importance of finding means to encourage savings and direct them toward productive investments that contribute to the country's economic development, The problem is how to determine the direction and value of the causal relationship between saving and investment. The objective is to encourage family savings by developing the banking system and guiding monetary and monetary policies to improve the investment environment. In order to achieve the objective, three tests were used to determine the causal relationship, based on the savings and investment rate. It reached the conclusion that local investment depends mainly on the level of domestic savings, and the importance of implementing ways to encourage individuals and

ملخص: يعد الادخار المحلي من العناصر المحفزة للنمو الاقتصادي من خلال امكاناته في توسيع وإقامة المشاريع الإنتاجية ، مما يفضي الى تحقيق مستويات إنتاجية اعلى ، وتجلت أهمية البحث في ضرورة إيجاد وسائل لتشجيع الادخار و توجيهها نحو استثمارات منتجة من شأنها ان تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد ، فيما تمثلت مشكلة البحث في كيفية تحديد اتجاه وقيمة العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار، وهدف البحث الى ضرورة تشجيع الادخار المحلي والعائلي من خلال تطوير النظام المصرفي وتوجيه السياسات المالية والنقدية لتحسين البيئة الاستثمارية ، كما يفترض ان الادخار هو المصدر الداخلي لتمويل الاستثمارات اللازمة للتغطية بعض مستلزمات نمو القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وللوصول الى هدف البحث تم الاعتماد على ثلاثة اختبارات للكشف عن العلاقة السببية ، وتم الاستناد الى بيانات معدلات الادخار والاستثمار وتوصل الى أن الاستثمار المحلي يعتمد على الادخار المحلي ، وتوصل الى أهمية تحفيز الأفراد والشركات على ضرورة زيادة حجم الادخار و تطوير المؤسسات المالية المتخصصة لتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض لتحريك

companies to increase the savings and develop specialized financial institutions to facilitate lending and borrowing to move the economy <b>Key words:</b> domestic savings Economic growth ,causal relationship ... <b>JEL classifications</b> C5, G15, G21, E4	الاقتصاد. الكلمات المفتاحية: المدخرات المحلية، النمو الاقتصادي، العلاقة السببية.
---	---

#### المقدمة :

يعد الادخار المحلي من العناصر المحفزة للنمو الاقتصادي باعتباره وسيلة فعالة لتوفير مصادر رأس المال التي تلعب دوراً حاسماً في خلق الاستثمار والإنتاج والتوظيف والتي تفضي الى تعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن تحقيق مستويات إنتاجية أعلى وزيادة الصادرات وتقليل الواردات و تخفيض مستويات الاستهلاك الترفي والحد من ظاهرة التقليد والمحاكاة من قبل الطبقات الأقل دخلاً ، وتقليص حجم الاستيرادات الاستهلاكية ، فضلاً عن إمكانية توفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي وزيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وتشجيع مجالات الاستثمار كونه أحد محددات المخزون الرأسمالي للتوسع في الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمل ومعدلات الإنتاجية ، وللوصول الى هدف البحث ، تم اعتماد بيانات من منشورات البنك الدولي لدولة العينة تركيا، لما تمتاز به من تسارع في نموها الاقتصادي خلال العقد الأخير، ومن الملاحظ أن ارتفاع نسبة( الادخار /الدخل) يؤدي حتماً إلى تزايد القدرة الإنتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومثال ذلك اغلب دول جنوب شرق اسيا منها الصين ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا والهند ، اذ يتراوح بين (30% -46% من اجمالي الدخل).

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في ضرورة إيجاد وسائل لتشجيع الادخار و توجيهها نحو الاستثمارات الداعمة للقطاعات الانتاجية ، الحالة التي بدورها تؤدي الى تقليص معدلات البطالة والفقر وتحسين مستويات المعيشة، فضلاً عن توفير توفير عملات أجنبية صعبة يمكن استخدامها في شراء السلع رأسمالية وتقليل العجز في الميزان التجاري و تحقيق النمو و الرفاه الاقتصادي .

مشكلة البحث :- تمثلت مشكلة البحث في كيفية تحديد اتجاه وقيمة العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار. لكونهما العاملين الرئيسيين عن عملية توليد الدخل ولذلك فإن أي زيادة في الاستثمار تؤدي لزيادة الدخل ، ومن ثم الزيادة في الادخار هدف البحث :- هدف البحث الى ضرورة تشجيع الادخار العائلي من خلال تطوير النظام المصرفي وتوجيه السياسات المالية والنقدية في البلد لتحسين البيئة الاستثمارية بشكل يؤدي زيادة حجم الاستثمارات وزيادة الصادرات وتقليل حجم الاستيرادات خاصة من السلع الاستهلاكية والسلع الكمالية والتوجه الى السلع الرأسمالية المنتجة سعياً لتطوير النمو الاقتصادي للبلد.

فرضية البحث :- إفترض البحث ان الادخار المحلي مصدر التمويل الداخلي للاستثمارات المحلية وكذلك في تغطية مستلزمات نمو القطاعات الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية و لتقليل الاعتماد على الاقتراض والمساعدات الخارجية، فضلاً عن توفيرها فرص العمل والحد من الفقر وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

منهجية البحث :- للتوصل الى هدف البحث تم الاعتماد على ثلاثة اختبارات وهي:-الاختبار الأول :- اختبار جذر الوحدة لاختبار مدى استقرارية البيانات وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع لتحديد مدى استقرار تذبذب السلاسل الزمنية عن قيمتها العشوائية والاختبار الثاني :- اختبار الانحدار الذاتي لمعرفة قيم العلاقة بين المتغيرين و الاختبار الثالث: تمثل باختبار العلاقة السببية لكرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، وتم الاستناد الى بيانات معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي، اذ تعد سوق ناشئة ومتطورة وشهدت نمواً سريعاً في القطاعات

كافة خاصة في مابعد عام 2002 و منها الإنتاج الزراعي ومنتجاته والمنسوجات والسيارات والسفن وغيرها من معدات النقل ، ومواد البناء والالكترونيات والأجهزة المنزلية، وتوصل البحث الى جملة من النتائج: وهي أن الاستثمار المحلي يعتمد على مستوى الادخار المحلي بشكل أساسي ، أي يتم توجيه المدخرات المحلية لتطوير المشاريع الاستثمارية وتنشيط الاقتصاد من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية تسعى لتحقيق زيادة في الاستثمار والتي ينتج عنها زيادة الادخار و زيادة الادخار تفضي بالتالي الى زيادة حجم الاستثمار من جهة أخرى ، والتي بدورها تؤدي الى التوسع بالنمو الاقتصادي و توصل البحث الى أهمية تطبيق سبل كفيلة لتحفيز الافراد والشركات على زيادة حجم

الادخارات و تطوير المؤسسات المالية المتخصصة لتسهيل عمليات المصرفية كافة وتوسيع الإقراض والاقتراض الداخلي والاستفادة من الفرص الاستثمارية المحلية .

### 1- أهمية ومحددات الادخار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

اهتمت العديد من الدراسات بالادخار و أعدته الرافد الأساسي للاستثمار ، وأوضحت بأن الخصائص الاجتماعية تشترك مع المظاهر الاقتصادية في تعريفه وآليات ارتباطه بالتقاليد وبالعادة والمستويات التعليمية لأفراد المجتمع ، وقد عرف بأنه توجيه الفائض من الدخل على ان يذهب الى الإستثمار فقط ، و يقسم الدخل بطبيعته الى الاستهلاك والادخار، وتغير هذين العاملين يعتمد على المستهلكين فيما إذا كان من ذوي الدخل العالية أم من ذوي الدخل الواطئة ، ومن المعروف أن الفئة الأولى (ذوي الدخل العالية) اذ يكون ميلهم الحدي للادخار أعلى من ميلهم الحدي للاستهلاك ، وهذا يعني أن أية زيادة في الدخل سوف تذهب الى الادخار وليس الى الاستهلاك ، والسبب أن حاجتهم للسلع المعمرة ، قد تم إشباعها بمرور الوقت على عكس الفئة الثانية (ذوي الدخل الواطئة) التي تتميز بأن أي زيادة في دخولهم لابد ان تذهب الى الاستهلاك وليس الى الادخار إلا ما ندر، والسبب في ارتفاع ميلهم الاستمهلكي ، يعزى الى أن دخولهم الواطئة لا تلبى احتياجاتهم الاستهلاكية المتزايدة والمتجددة، وبالتالي قد يتعذر عليهم التفكير بالادخار .

#### اولاً: الاطار النظري للبحث:

اخذت العلاقة بين الادخار والاستثمار شكل العلاقة التكاملية ، فتراكم المدخرات غالباً ما تذهب للاستثمار ولذا فقد شهدت دراسة الإدخار تطوراً كبيراً وتناولها العديد من رواد الفكر الاقتصادي فمنهم من عرفوه " بأنه إستقطاع من الدخل ، أو هو جزء من الدخل الذي يأخذ طريقه إلى الإستثمار، اي انه الحد من الإستهلاك و توجيهه نحو الإستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى ، اي استخدام الجزء الفائض من الكسب بعد الإنفاق للاستثمار(4)، او العملية التي بواسطتها يتم حفظ دخل جاري لأجل إستعماله مستقبلاً والذي يؤدي إلى تراكم الأصول المادية والمالية ، وتعد تلك المبالغ المتراكمة ادخاراً خلال الفترات السابقة، بمعنى انه اقتطاع جزء من الدخل لغرض اعادة انفاقه مستقبلا على السلع المعمرة وغير المعمرة او استخدامه في تسديد الديون او تخزينه بشكل ذهب او فضة (27)، أي انه الفرق بين الدخل والإستهلاك أو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق

على الإستهلاك ، حيث ليس كل جزء لا يستهلك يدخر، ربما يكتنز وهذا ما هو موجود في الدول  
النامية ، وان التوازن بين الإيدار والإستثمار :يستند الاطار الاقتصادي الكلي أساساً على معادلة  
توضح أن جميع استخدامات السلع والخدمات في الاقتصاد المفتوح لابد ان تأتي من الانتاج المحلي  
والاستيراد(19)وتكتب هذه المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y+M = C+G +Id+ X \dots\dots\dots (1)$$

اذ تمثل Y: الناتج القومي الاجمالي ،M: الواردات ،C: الانفاق الاستهلاكي الخاص ، G: الانفاق  
الاستهلاكي الحكومي ، Id: الاستثمار المحلي(تراكم رأس المال المستثمر) ، و X: الصادرات ،  
ويوضح الجانب الأيسر الموارد المتاحة في البلد خلال سنة واحدة (Y + M) ، فيما يوضح الجانب  
الأيمن كل الاستخدامات (C+ G +Id+ X) ، وعندما يكون ميزان التجارة الخارجية الفرق بين  
الصادرات والواردات ، فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن مستوى المعيشة عندئذ يكون  
أفضل، اي ان الاستهلاك اكبر من الانتاج (9) ،ويترتب على الدولة معالجة العجز ، إما ان تسحب  
من احتياطياتها الاستراتيجية ، أو تقترض لدفع قيمة الواردات، ويتعين عليها في مرحلة لاحقة ان  
تزيد حجم الصادرات لتمكثها من سداد الديون المتراكمة ، ويعد الفرق بين الإنتاج الجاري  
وإجمالي الإنفاق الاستثماري بأنه الادخار المحلي (S)، حيث تستخدم المدخرات لتمويل الاستثمار،  
وتمثل فجوة الموارد المحلية الفرق بين الادخار والاستثمار. وتمثل فجوة التجارة الخارجية الفرق  
بين الصادرات والواردات حسب المعادلة التوازنية الكلية التالية :-

$$Y- C = X- M+Id+ G \dots\dots\dots (2)$$

$$Y- C - G = X - + M Id \dots\dots\dots(3)$$

ويمكن إعادتها بالشكل الآتي:

$$S = Y- C - G \dots\dots\dots(4)$$

بما ان:

$$S - X = Id - M \dots\dots\dots(5)$$

وبالتعويض نحصل

واستناداً على ذلك فأن المعادلة الاخيرة توضح انه فيما اذا كانت الصادرات (X) اكبر من  
الواردات (M) ، فان الادخار (S) سيكون اكبر من الاستثمار (Id) والاقتصاد لديه مقومات نمو  
اقتصادي ، واذا تساوت الصادرات والواردات عندئذ سيتساوى الادخار والاستثمار، دل على  
وجود استقرار نسبي في البلد ، بينما اذا كانت الصادرات (X) اقل من الواردات (M) فسيكون

الاقتصاد في حالة عجز وفجوة الموارد الخارجية ، فان الادخار (S) سيكون اقل من الاستثمار (Id) ويكون الاقتصاد في حالة عجز الموارد المحلية.

### ثانياً :- أهمية الادخار والاستثمار في الفكر الاقتصادي

بداية أن اية تعبئة للمدخرات المحلية لابد ان توجه لتكوين الإستثمارات وهي التي يمكن أن تعمل على زيادة الدخل المستقبلي، وبالتالي تزيد معدلات الإدخار، وكما يشير إلى ذلك (هرشمان) إن الدور الذي تؤديه القدرة على الإستثمار في عملية النمو الإقتصادي يتشابه مع الدور الذي يؤديه الميل إلى الإدخار، وبالتالي فإن الفصل بينهما يكاد يكون مستحيلًا ، ولكن مع ذلك فإن إستقلال كل منهما عن الآخر يمكن أن يكون كما يلي: قد يختلف كل من الادخار والاستثمار في الأهداف الرئيسية لكل منهما، فنجد أن المدخر يسعى دائما إلى محاولة زيادة الذمم المالية، ويتوقف حجم مدخراته على عوامل متعددة، من أهمها التغيرات في دخله المتاح ومستوى الاسعار، أما المستثمر فهو يهدف إلى تكوين رأس مال أو إنتاج السلع الإستهلاكية والإنتاجية (7).

و يعد كلا من الإدخار والإستثمار من التدفقات، فالأول هو عبارة عن الفرق بين تدفقين هما الدخل والإستهلاك، والثاني هو تحويل للإدخار إلى تراكم رأس المال ،ولتوضيح العلاقة بين الإدخار والإستثمار سنتطرق لبعض آراء الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والنيو كلاسيكي :-

1-2: مفهوم الإدخار عند الكلاسيك : لقد إهتم إقتصادي القرن التاسع عشر للعلاقة بين الإدخار والإستثمار، وقد إعتمدوا على مقولة ( ادم سميث) " أن كل ما يدخر في فترة معينة لابد ان يستثمر مستقبلاً "، أو أن الإدخار ينشئ إستثمارا مساوياً له ، والعامل الأساسي فيها هو ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة ، وبالتالي التوازن الحاصل بين الإستثمار والإدخار يكون من خلال سعر الفائدة الذي يعد العامل المحدد للإدخار، وفي حالة إنخفاض هذا السعر فإن ذلك يشجع المستثمرين الذين بدورهم يقبلون على طلب الإدخار ، وبالتالي يتم مواجهة الطلب على السلع الإستثمارية وعندما يقل الإدخار ، فإن الطلب عليه يزداد وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مجدداً مما يشجع أصحاب الدخول إلى الزيادة في عرض مدخراتهم تدريجياً إلى أن يفوق عرض الإدخار عن الطلب من الإستثمار(2)، أي هناك فائض في الإدخار، وهذا ما يؤدي إلى إنكماش وتراجع في تدفقات الإدخار إلى أن يتحقق التوازن، ويكون هذا التوازن المحقق من خلال التغيرات في سعر الفائدة ، وبالتالي فإن الإدخار هو دالة لمعدل الفائدة، ومرونته تؤدي بالضرورة

إلى المساواة بين الإدخار والإستثمار، بل نجد إنخفاض في معدل الإدخار رغم إرتفاع معدل الفائدة ، وتفسر بأن الأفراد يقومون بإدخار المبلغ ذاته مهما كان مستوى معدل الفائدة حسب دخلهم الحالي (5) وضمن هذه الفرضية نجد أن :-

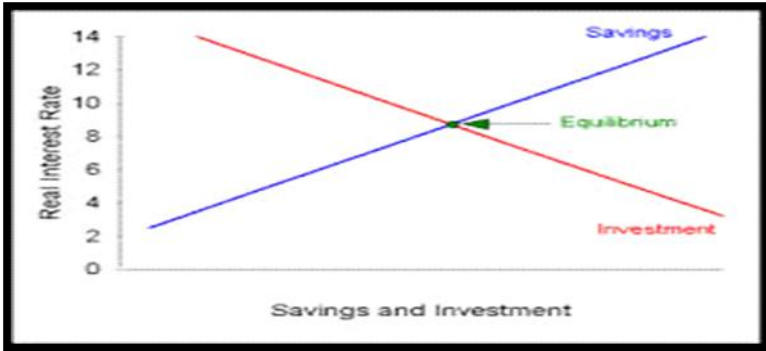
$$Y = C + S \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$I = Y - C \quad \dots\dots\dots(2)$$

ومن المعادلتان الأولى والثانية نستنتج ان : (3)..... $I = S$

حيث يوجد نقطة واحدة يتساوى فيها الادخار والاستثمار ، ويتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع الادخار والاستثمار وتحديده كما في الشكل التالي :-

الشكل رقم (1) تحديد سعر الفائدة التوازني بتقاطع الادخار و الاستثمار



المصدر: عمر صخري ، 1991، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،

الجزائر ص:15

وبذلك يرى الكلاسيك أن مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار، وتعمل مرونة هذا السعر على المحافظة على التدفق الدوري للدخل، مع وجود فرص غير محدودة للاستثمار، فإن الاقتصاد يعمل في ظل التوظيف الكامل عن مقدار ما يرغب الناس في إدخاره(1).

2-2 : مفهوم الإدخار عند النيوكلاسيك : اوضح (جون مينارد كينز) نظريته في الاستخدام ، بناءً على معطيات فترة الكساد العالمي مؤكداً ان اية زيادة في الدخل القومي لا يمكن ان تحدث إلا من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال (26)، ومن ثم فأن زيادة الانفاق الاستهلاكي لذوي الدخل المنخفضة الذين يمتازون بأرتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك، مقارنة بذوي الدخل المرتفعة مع وجود سلع استهلاكية ضرورية لم يتحقق الاشباع منها من قبلهم ، فأن الطلب المتزايد يحفز

المستثمرون على زيادة انتاجهم لمواجهة الطلب الاستهلاكي لتلك الفئات (22) وأكدت النظرية الكينزية على ان الدخل المتاح يساوي حاصل جمع الاستهلاك والادخار، وان أي تغيير في الدخل سيؤثر فيهما ، ويعد كل منهم دالة في الدخل، وتتكون دالة الاستهلاك من الاستهلاك التلقائي أو المستقل (a) وهي الكمية التي يستهلكها الفرد حتى لو كان دخله يساوي (صفر). ويتم تمويله اما من المدخرات السابقة او الادخار السلبي وهو مستقل عن الدخل أي لا يتغير بتغير الدخل، بينما يتأثر الاستهلاك التابع (by) بتغيرات الدخل بحيث يرتبط بعلاقة طردية وفق الشكل التالي:-

$$C=a+ by \quad \dots\dots\dots(1)$$

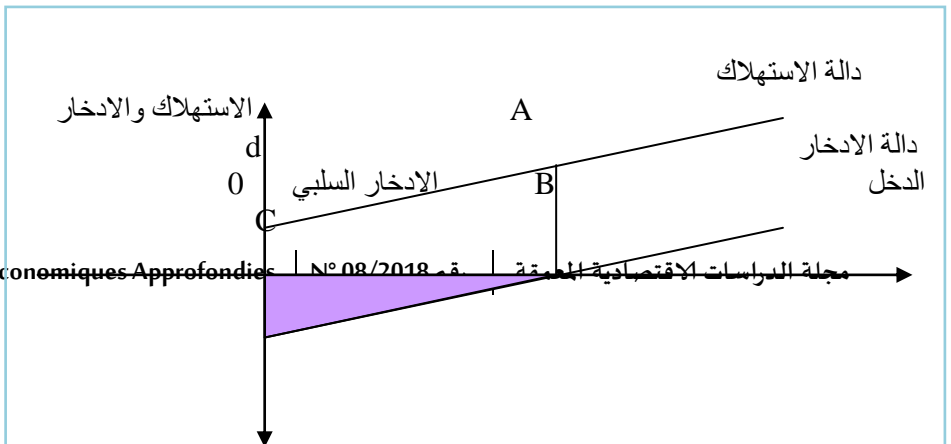
ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك وبما ان الدخل المتاح يساوي:-

$$Y=C+S \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$S=Y - (a+ by) \quad \dots\dots\dots(3)$$

$$S=-a +(1- b)y \quad \dots\dots\dots(4)$$

وتمثل (-a) ذلك الجزء من الادخارات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً ، وفي الشكل رقم(2) نلاحظ بان الادخار السالب متمثل في المثلث المظلل (BOC)، وبعد النقطة (B) على محور الدخل يكون الادخار ايجابياً، اما عند النقطة (B) فيكون الدخل مساوياً للانفاق الاستهلاكي بمعنى اخر يكون الادخار مساوياً صفر (24) ، وأوضح كينز بأن الاختلافات بين الادخار والاستثمار هي المسؤولة عن حدوث فترات الازدهار والكساد خلال الدورات الاقتصادية ، فيما اعتبر كل من ( فالراس وفيشر) بأن الإكتناز هو إمتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الإدخار، وأن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الإدخار الكلي والإستثمار الكلي، وبذلك فإن الدوافع للادخار ستجعل اعمالهم مستقبلاً اسهل، اي أنه لزيادة الإدخار يجب خفض حجم الإستهلاك بإعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد(24).  
الشكل رقم(2) دالتى الاستهلاك والادخار في النظرية الكينزية





المصدر: القريشي ، محمد صالح & الشمري. ناظم محمد نوري ، 1993. مبادئ علم الاقتصاد . دار ابن الأثير للنشر  
، جامعة الموصل، العراق ، 326.

ثالثاً: النظريات الجديدة المفسرة للادخار : في فترة الخمسينات ونظراً لعدم وجود توافق في  
النظرية الكينزية بين نسبة الادخار في الامد الطويل ونسبة الادخار في الامد القصير، فقد بدأ  
الاقتصاديون يبحثون عن تفسير ينسجم مع هذه النتائج العلمية ، وقد تجسدت هذه المساعي في  
ظهور ثلاث نظريات جديدة لتفسير الادخار هي:-

1- نظرية الدخل النسبي (لديزينبري)

2- نظرية دورة الحياة ( لموديكليني)

3- نظرية الدخل الدائم ( لفريدمان)

1-3 – نظرية الدخل النسبي Duesenberg:- اوضح (ديزينبري) في نظريته بأن للمحيط  
الإجتماعي الذي يعيشه الأفراد تأثيراً كبيراً في سلوكهم الإِدخاري والإستهلاكي، فالإستهلاك لا يتأثر  
بالدخل المطلق فحسب، وإنما يتعلق أيضاً بوضعية العائلات النسبية لبعضها البعض (24) ،  
وبعبارة أخرى أي بالدخل النسبي في طبقة إجتماعية معينة حيث يرى في نظريته أمرين مهمين :-  
الاول : ان السلوك الاستهلاكي للفرد يعتمد على السلوك الاستهلاكي لبقية افراد المجتمع .  
الثاني : يحاول الفرد الابقاء بأعلى مستوى معيشي وصل اليه في سابقا (اي لايتنازل عن مستواه  
المعيشي السابق).

2-3 – نظرية دور الحياة : يفترض موديكليني في نظريته : بأن العائلات سوف تحاول الإِدخار  
منذ بداياتها الاولى للعمل وكسب الدخل (21-65 سنة) وذلك لمواجهة متطلبات الحياة أو ضمان  
دخل خلال أواخر العمر(بعد التقاعد)، ففي أغلب الأحيان نجد أن دخل الفرد أو المساعدات  
المالية ليس بنفس الوفرة والمستوى خلال الحياة ، حيث يبدأ في الصعود إلى أن يصل مستوى  
معين ثم يستمر في نفس المستوى مدة معينة ثم يبدأ بالإخفاض بعد ذلك، فهو يشكل منحني  
بياني

يبدأ بالزيادة ثم بالإستقرار في مستوى معين، ثم بعد ذلك يتراجع و يتناقص وهذا خلال دورة  
الحياة بالنسبة للفرد فهو يحاول إيجاد إستراتيجية لتنظيم منفعة طوال مدة حياته (17). حيث ان  
الادخار سيرفع كلما زاد الدخل ، عندما يكون الدخل الانتقالي عالي في حين يكون الدخل الجاري

اقل من الدخل الدائم فإن الادخار سيكون سالباً ، وبالتالي فإن الفرد سيستخدم مدخراته أو الاقتراض لتسهيل الاستهلاك وهذه هي الفكرة الرئيسية لدورة الحياة .

3-3 - نظرية الدخل الدائم : ان التفسير الذي تقدمه نظرية الدخل الدائم للتناقض الظاهريين الميل للاستهلاك للامد الطويل والامد القصير، قد يختلف في المعالجات ولكنه يشترك بمضمون واسلوب نظرية دور الحياة ، حيث قسم فريمان الدخل الجاري الى جزء دائم وجزء انتقالي ، وعرف الدخل الجاري على انه الدخل الذي يتوقع الافراد الحصول عليه خلال عدد كبير من القنوات (ايرادات اسهم ، تعويضات نهاية الخدمة ، ايجارات ، ارث، منحة ، مكافأة ، جائزة) ، أما الدخل الانتقالي فهو اختلافات الدخل الجاري عن الدخل الدائم أي :-

$$Y_t = y_{per} + y_{tr} \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان  $Y_t =$  الدخل الجاري ،  $y_{per} =$  الدخل الدائم و  $y_{tr}$  الدخل الانتقالي

وفق نظرية فريدمان ان الافراد يحددون سلوكهم الاستهلاكي بدخلهم الدائم او فرص استهلاك المستقبلية وليس بمستوى دخلهم الجاري ، فاستهلاك الفترة الحالية مرتبط إلى حد ما بمستوى الاستهلاك في الفترة الماضية ، وبذلك فان نظرية الدخل الدائم بصيغتها البسيطة ترى بان الاستهلاك الجاري متناسب مع الدخل الدائم أي حسب المعادلة التالية :

$$C = a y_{per} \dots \dots \dots (2)$$

نجد ان تغيراً في الدخل الدائم بمقدار 5% سيترتب عليه تغيراً في الاستهلاك بنفس النسبة وما دام الدخل الدائم مرتبط بمتوسط الدخل طويل الامد فان دالة الاستهلاك ستكون ثابتة في الامد الطويل(27).

ان الفكرة الأساسية لنظرية الدخل الدائم هو ان الادخار للاستهلاك المستقبلي - أي ان الفرد لا يوقر فقط لأجل الادخار، بل يوقر للاستهلاك في المستقبل وقد يستعمل للاستهلاك لاحقاً في الحياة ، ويورث إلى أطفاله ، أو يقدم إلى مؤسسات خيرية على المدى الطويل ، بناءً على ذلك يتضمن القرار حول تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يقود بالتفصيلات بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي(34).

رابعاً-الاهمية الاقتصادية للمدخرات

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تحديث الآليات والسبل لزيادة مشاركة القطاع الصناعي من الدخل القومي فضلاً عن مشاركة حديثة من قبل القطاع الزراعي ، ويقصد بالتحديث هي إحلال أساليب تكنولوجية حديثة ، فضلاً عن ان امكانية تطوير القدرات البشرية من خلال التدريب والتأهيل العلمي (27)، ونجد بأن مفهوم الادخار يدل :

• إن الادخار وسيلة إنمائية يقوم بها كل من الافراد والشركات والدولة فضلاً عن كونه عملية تتطلب إصدار قرار من جانب الفرد أو الدولة كل حسب دوره في المجتمع بهدف تحفيز الاستثمار.

• وأو انه الإحجام عن استهلاك جزء من الدخل لغرض توجيهه نحو الاستثمار.

اذ تقوم عملية الإدخار على دعمتين أساسيتين هما : القدرة الإدخارية و الرغبة الإدخارية ، فالقدرة الإدخارية هي تخصيص جزء من دخل الفرد من أجل المستقبل وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل و حجم الإنفاق، و يتوقف على نظام معيشة الفرد و سلوكه و تصرفاته ، و من ثم فإن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق ، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر و تتغير بتغير الظروف (1)، أما الرغبة الإدخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للإدخار و مقدار تأثير الفرد و الطبقات الاجتماعية بهذه العادات والتقاليد. كما يجب ان لا يعد الادخار الفائض عن عملية الاستهلاك فقط ، بل لابد من جعل نسبة من الادخار كاحتياطي أولاً (للحالات الطارئة مثلا) وأهم الدوافع النفسية للإدخار هي تأجيل الإستهلاك عندما يرتفع الدخل و الرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في الدخل و الرغبة في الإثراء ، أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية (17) فهي تتمثل بما يلي :

❖ **الدخل يعد الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الإدخار أو إنخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الإستهلاك سيزداد، ولكن الإدخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الإستهلاك.**

❖ **معدل الفائدة :** يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول تأثير معدل الفائدة على تكون الادخار في الاقتصاد الوطني، ففريق منهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة يسهم في ارتفاع حجم الادخار نتيجة للزيادة التي يحدثها الإنخفاض في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي، وعلى النقيض من ذلك يرى هذا الفريق أن إرتفاع معدل الفائدة يقود إلى انخفاض حجم الادخار نتيجة للنقص

الذي يحدثه ذلك الارتفاع في حجم الاستثمار وفي الدخل القومي إذا الدخل في نهاية المطاف هو مصدر كل الادخار.

❖ **النظام المالي :** إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخل إنخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الإدخار.

❖ **درجة الإستقرار الإجتماعي :** تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الإقتصادية و الحروب في حجم الإدخار فتوقع الأفراد حدوث نقص في إنتاج سلعة إستهلاكية معينة يؤدي إلى تهافتهم على شرائها بكميات وافرة تكفي لإحتياجاتهم مستقبلا مما يؤدي إلى نقص المدخرات.

❖ **اثر النظام الاقتصادي – الإجتماعي:** يؤثر في شكل توزيع الدخل على طبقات المجتمع، هناك فارق كبير في مصدر المدخرات بين بلدان المجتمع الرأسمالي و المجتمع الإشتراكي، ففي ظل الرأسمالية تتكون المدخرات من إدخار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة بالدرجة الأولى، أما في ظل الإشتراكية حيث يعاد توزيع الثروة و الدخل توزيعا عادلا بما يحقق تقليل الفوارق بين الطبقات إلى أدنى حد ممكن، فإن القاعدة الشعبية يرتفع نصيبها تدريجيا في الدخل القومي فتزداد قدرتها على الإدخار(11).

**خامساً : الية تعبئة المدخرات المحلية :**

تستلزم برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية رفع مستويات وحجم المدخرات المحلية وتشجيعها دون المساس بالاستهلاك الحالي للأفراد من خلال تحقيق الخطوات التالية (27):-  
**الخطوة الاولى :-** استخدام أساليب الإنتاج حديثة متطورة لتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج ومن ثم الأرباح، فضلا عن استثمار الموارد المتاحة بشكل كفوء.

اما **الخطوة الثانية** فهي الحيلولة دون توجه الزيادات التي تحصل في الناتج نحو الاستهلاك أي الإبقاء على مستويات الاستهلاك الحالي بل تخصيص الزيادة الحاصلة في الناتج لغرض التراكم الرأسمالي عبر القنوات الادخارية، وهنا لابد من التمييز بين نوعين من الادخار المحلي هما الادخار الإجمالي و الادخار الاختياري :-

**1-5- الادخار الاجباري :-**

هو الادخار التي تقوم به الحكومة نيابة عن المجتمع من خلال ما يلي :

أ-الضرائب :- تلعب الضرائب دوراً أساسياً في إعادة توزيع الدخل وبالتالي في تنمية الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن تحفيز المشاريع الإنتاجية من جهة، ومن جهة ثانية لرفد موارد محلية للموازنة المالية للبلد ( 11) ، وتعد من الوسائل الإجبارية لتعبئة المدخرات المحلية وتتسم بانخفاض حصيلتها في الدول النامية ، إذ تتراوح ان نسبة عوائد الضرائب الكلية الى الدخل القومي ما بين (5% -6%) ، بينما تصل نسبتها في الدول المتقدمة الى (25%) من الدخل او اكثر ، يتضح مما تقدم ان ضعف الادخار الاختياري في الدول النامية يعود الى انخفاض متوسط الدخل الفردي اولاً وضعف المؤسسات الادخارية ثانياً وعدم مقدرتها على تعبئة المدخرات المحلية بصورة كفوءة ثالثاً (27) .

ب- التضخم: يعد عاملاً هاماً من العوامل التي تؤثر على الادخار (13) من خلال مايلي :  
الحالة الأولى: إذا كان التغيير بالارتفاع أو الإنخفاض في المستوى العام للأسعار يتساوى مع نسبة انخفاض أو ارتفاع الدخل المتاح ، عندئذ سيبقى المستهلكون على نفس مستوى الإدخار.  
الحالة الثانية: وهي الحالة التي تكون فيها التغييرات في المستوى العام للأسعار يصاحبها تغييرات غير متناسبة في الدخل المتاحة ، فإن هذه الحالة سيكون لها الأثر المباشر على سلوك المدخرين ، لأن ارتفاع الأسعار أو انخفاضها عند ثبات الدخل، سيؤدي بالأفراد إلى الانتقال إلى مستويات أعلى أو أدنى ( على التوالي)، وهذا على حساب دالة الاستهلاك وهو ما سيؤثر على الادخار، حيث إن ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود سيؤدي إلى عدم الثقة في العملة الوطنية ، مما يتسبب في إضعاف إحدى أهم وظائف النقود الرئيسية باعتبارها أداة للإدخار ومخزن للقيمة ، وبالتالي يرتفع الميل للإستهلاك وينخفض الميل للإدخار في ذات الوقت ، وهذا طالما إستمرت القوة الشرائية للنقود في التدهور، وبصفة عامة فإن الإدخار لا يتأثر فقط بتوقعات المستوى العام للأسعار، وإنما بمختلف التوقعات ونجد أن توقعات الحروب مثلاً تؤدي إلى إختفاء السلع وارتفاع أسعارها سريعاً ، وبالتالي زيادة الإنفاق الإستهلاكي الحقيقي الحالي، وهذا ما يمثل أثراً معاكساً على الإدخار (18).

2-5- الادخار الاختياري :- هو الادخار التي يتم طوعاً عن طريق الاحتفاظ بجزء من الدخل غير مخصص للإنفاق الاستهلاكي ، وهناك عوامل لها دوراً مهماً في تحديد الادخار الاختياري (3) وهي على نوعين ومنها :-

1-2-5 : العوامل الشخصية:- تعد عوامل ذات طابع متعلق بشخصية الفرد والمستوى الثقافي والتعليمي والحالة الاجتماعية , التي تؤثر في سلوك الفرد عند تقسيمه للدخل ما بين الادخار والاستهلاك فكلما كانت درجة تأثرهم بهذه العوامل كبيرة كلما ادى الى زيادة حجم المدخرات ، فالفرد قد يدخر جزءاً من دخله لاغراض استثمارية أو لتحقيق مستوى معيشي مرتفع أو القيام ببعض العمليات التجارية مستقبلاً (31) .

2-2-5-العوامل الذاتية :- وهي العوامل المتعلقة بالعادات والتقاليد المجتمعية والطموح الذاتي والرغبة في التباهي ، التفاخر ، التقليد والاسراف والتي اطلق عليها (دوزينبري) بأثر المحاكاة والتقليد ، والتي تدفع الفرد الى الزيادة في حجم الانفاق الاستهلاكي وذات تأثيرات سلبية كبيرة في حجم المدخرات وخاصة عندما يجري الفرد مقارنة بين مستوى استهلاكه ومستوى استهلاك الآخرين الذين يتصل بهم ويؤدي الى ان اية زيادة في الدخل تتجه نحو الاستهلاك بسبب محاكاة الافراد للطبقة الغنية في مستوى استهلاكها مما يؤدي الى ارتفاع الميل للاستهلاك وبذلك نستنتج بان الميل للادخار لا يتوقف على المستوى المطلق للدخل بل يعتمد ايضاً على مستوى دخل واستهلاك الافراد الآخرين (31).

#### سادساً : العوامل المحددة للادخار:

تتعدد المتغيرات المؤثرة في حجم الادخار ومعدله التي يمكن إخضاعها للقياس وتوجيهها من خلال السياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي المؤثرة في حجم الادخار ومنها :-

1-6-العوامل الاقتصادية : يوجد العديد من العوامل الاقتصادية المحددة لحجم الادخار منها :-

1- الدخل القومي :، كلما ارتفع حجم الدخل القومي يؤدي الى زيادة حجم الادخار القومي ، أي يرتبط بعلاقه دالية طردية في ظل بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، حيث تتوقف الزيادة في حجم الدخل القومي على ما يملكه البلد من الموارد الاقتصادية (الطبيعية والانتاجية) ومدى كفاءة استخدامها وتنميتها الاقتصادية

2- متوسط الدخل الممكن التصرف به : فكلما كان الدخل مرتفعاً زادت القدرة على الادخار أو العكس، ومع ذلك كله ، فان متوسط الدخل لا يعد العامل الوحيد المؤثر في مستوى ادخار

المجتمع ، فالمجتمعات التي يكون متوسط الدخل فيها متساويا نجدها تختلف كثيراً في المحددات الأخرى للاادخار الاختياري.

3-التفاوت في توزيع الدخل: هناك اراء مختلفة لشكل توزيع الدخل ومنها (نموذج ارثر لويس1963) الذي يرى ان نسبة الادخار الى الدخل القومي تعد دالة للتوزيع الوظيفي للدخل ، اما الآراء المعارضة فترى تقليص التفاوت في توزيع الدخل هو شرط ضروري لزيادة الادخار وتسريع التنمية الاقتصادية ، في حين دعا الكلاسيك الى ضرورة اتباع سياسة عدم العدالة في التوزيع لانها ستؤدي الى زيادة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار مستقبلاً. اذ ان التفاوت في توزيع الدخل يعد سببا لاختلاف مستويات الادخار ، وتميز الطبقات محدودة الدخل بميلهم الجدي المرتفع للاستهلاك ، مما يعني توجه الدخل نحو الاستهلاك وليس للاادخار(31) .

4-البنية التحتية : تعد البنية التحتية من المحددات الرئيسية لحجم الادخار القومي التي تمكن القومي الاقتصاد من الوصول الى تنمية متوازنة تسهم فيها القطاعات الإنتاجية كافة في تخفيض فائض اقتصادي يستخدم لأغراض التمويل الذاتي ويظهر دوره بشكل خاص في البلدان النفطية والتي يعتمد اقتصادها على القطاع الاستخراجي فقط .

5-التغير في المستوى الدخل الحقيقي: يقاس مستوى الدخل الحقيقي بالعلاقة بين الدخل المتاح للإنفاق والمستوى العام للأسعار الذي يعد العامل المحدد لقيمة الدخل القابل للتصرف ويحدد قيمة الدخل الحقيقي وهذا فان الادخار يتناسب تناسباً عكسياً مع التغير في مستوى الدخل الحقيقي(12).

6- سعر الفائدة : يعد سعر الفائدة جزء من حماية المدخرين من أثار التضخم والذي يؤدي الى التقليل القوة الشرائية لمدخراتهم مما يضعف الحافز لديهم على الادخار بل غالباً ما يعتمدون الى سحب ارصدهم النقدية وإنفاقها على السلع والخدمات التي لا تنخفض قيمتها مع التضخم ، لذا يجب ان تكون أسعار فائدة ملائمة من ناحية ومسيطرة على التضخم من ناحية اخرى ، فكلما ارتفع معدل العائد المتوقع والمكتسب من الادخار ، زاد إقبال على الادخار(27).

6-2- العوامل غير الاقتصادية :- اما اهم العوامل غير الاقتصادية التي تحدد الاستعداد للاادخار هي :-

● مدى توفر المؤسسات الائتمانية : يعد توافر المؤسسات المصرفية وسيلة لتهيئة الفرصة لنمو المدخرات الصغيرة بدلاً من تذهب للاكتناز، فضلاً عن ان تشجيعها يقلل من الميل للاستهلاك في المدى القصير، وينشئ في الاجل الطويل حافزاً اضافياً لتشجيع الاستثمارات المحلية ، مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي مستقبلاً، ويرى ارثر لويس ان المدخرات المحلية تتناسب طردياً مع درجة تطور المؤسسات المصرفية وقربها من المدخرين الافراد (27).

● وجود حملات التوعية :- يتوجب زيادة حملات التوعية الشبابية لدور الادخار وأهميته في حالة تزايد الإنفاق من الدخل المتاح والتحفيز على تجميع مدخراتهم ويجاد مؤسسات ائتمانية تشجع على الادخار ، الامر الذي سيؤدي شيئاً فشيئاً بالارتفاع بمستوى معيشة وتكوين الاحتياطات للاحتياجات المستقبلية والتقليل من درجة التأثير بالمحاكاة والتقليد(31).

#### سابعاً : الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

يعد الاستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، اما المجتمعات النامية فالسبيل امامها ما زال رحباً للاهتمام بالاستثمار والتوسع في مجالاته حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقى من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للنمو الاقتصادي، تلجأ الحكومات الى سياسات لتشجيع الاستثمار والإنتاج ، حيث يساهم الاستثمار في النمو في الثروة الوطنية ، والتي تؤثر على إمكانات النمو الاقتصادي وبذلك فقد اهتم العديد من الاقتصاديين بالاستثمار وأعدوه الدعامه للنمو الاقتصادي وبشارك به مختلف شرائح المجتمع سواء الأفراد أو المنظمات والشركات او الحكومات وحتى العائلات أملا منها بحياة أفضل ، ويستخدم للتعبير عن الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو تراكم رأس المال الثابت .

ويعرف الاستثمار بأنه الاستعمال المنتج للموارد من أجل الحصول على قوى بشرية عاملة مؤهلة جديدة مع زيادة تأهيل الموجود منها وموجودات ثابتة ومتداولة جديدة أو لتجديد وتوسيع الموجود منها ، أو هو عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو العائد أو الربح (23) ، "أو أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة و إنتاجية ، كما يعرف أيضا " بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية



يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر " ، كما عرفه (حردان) بأنه (توضيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الريح) (23)، فيما عرفه آخرين بأنه " التخلي عن استخدام الموارد المالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة ، من التعاريف نجد إن الاستثمار يرتبط بثلاثة مفاهيم تنحصر في : التضحية ، الحرمان المؤقت ، الانتظار إلى وقت مستقبلي (2)، فضلاً عن تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني " الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من اجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل " او الانفاق الذي يتم من قبل المنتجين ورجال الاعمال ويؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني بصفة عامة ويتضمن الشراء للالات المعدات الانتاجية والمباني السكنية كالمصانع كالمراكز التجارية.

وتلخيصاً لما سبق فإن مفهوم الاستثمار هو عملية اقتصادية تشمل مختلف النشاطات التي يقوم بها شخص طبيعي أو معنوي من خلال استخدام الموجودات المالية والحقيقية بهدف تحقيق عوائد اقتصادية، أو اجتماعية، أو تكنولوجية ملموسة أو غير ملموسة في المستقبل ، وفي ظروف تتسم بوجود بيئة استثمارية جيدة .

يعد الاستثمار عملية استعمال المصادر والموارد الاقتصادية لإنتاج وخلق رأس المال الجديد أو تحقيق الزيادات في تدفق رأس المال. أو انه عمليات الإشباع ، أو انه الإضافات لتحقيق التنمية في رأس المال ، ولهذا فقد أولت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال (7). أما في الدول النامية ، ولم يعط هذا الموضوع الاهتمام الكاف على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول، وهناك أكثر من سبب يعطي للاستثمار أهمية خاصة في تقرير مستوى الأداء الاقتصادي. وذلك بسبب ان التغيير الدوري في مستوى الدخل والاستخدام ، يغلب أن ينتج عن التقلبات في الإنفاق على السلع الرأسمالية وليس عن التقلبات في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية (3)، و يمكن ايجاز بالعناصر التالية وهي امكانية تحقيق زيادة الدخل القومي وتوافر فرص عمل جديدة و تحقيق زيادة مستويات الانتاجية الميزان التجاري ودعم ميزان المدفوعات و دعم مسار عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الرغبة في الربح والتفاؤل والتشاؤم ومواجهة احتمالات زيادة الطلب وإتساع الأسواق والتقدم العلمي والتكنولوجي وبناء رأس المال الاجتماعي والاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية و تنشئة الموارد البشرية المتخصصة والاستقرار السياسي والاقتصادي ومواجهة احتمالات زيادة الطلب (6) ، اما اسباب الندرة في رأس المال والعامل السلبي للادخار فتعود للنقاط التالية :

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي وارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني وضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار والاستخدام الترفي لرأس المال المتاح
- انتشار ظاهرة التقليد والمحاكاة للطبقات الأعلى دخلاً .

اما اهم انواع الاستثمار : يعد الاستثمار واحداً من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية و الجزء الثاني المكمل للاستهلاك في النموذج المبسط للطلب الكلي في اقتصاد المغلق - والمقصود بالاستثمار، الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية (آلات ومعدات ومباني جديدة، تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (29) ومن اهم انواعه :

1- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي: الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية ، أما الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها.

الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل: الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات، أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة أو بشكل شهادات الإيداع.

2- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو من استثمار أجنبي، أما الاستثمار المحفز نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).

3- الاستثمار المادي والاستثمار البشري: الاستثمار المادي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام برأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.

4 الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية فضلاً عن إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

سابعاً : - اهداف ومحددات الاستثمار: يعد الاستثمار من العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكونه احد المتغيرات الكلية في الاقتصاد ضمن الأهداف التي تحقق النفع العام أو تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة (29)ومن اهم اهداف الاستثمار:

- ❖ تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروعات الانتاجية .
- ❖ المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- ❖ استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته .
- ❖ توفير السلع والخدمات وتنشيط حركة التجارة .
- ❖ توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل فضلاً عن تشغيل اليد العاملة بكفاءة أكبر.
- ❖ ضمان السيولة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد .
- ❖ رفع إنتاجية آلات والمكائن ووصولها لطاقتها القصوى .

وبذلك يتحدد الاستثمار بعوامل عدة يمكن ايجازها :-

1 - حجم الدخل : تتسم البلدان النامية بإنخفاض الادخار نتيجة لانخفاض دخل الفرد فيها هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تتسم بانخفاض مساهمة القطاع العائلي في الادخارات المحلية فضلاً عن ارتفاع الميل للاستهلاك وذلك نتيجة ما اسماه ( رانجر نركسه Ragnar Nukse ) بأثر المحاكاة والتقليد، إذ ان شعوب الدول النامية مقلده للناميات المتقدمة لشعوب الدول المتقدمة فضلاً عن معاناتها من ارتفاع معدلات الفقر، وسيادة الاقطاع على سلوك ملاك الارض الكبار الذين ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك الترفي ، كما ان ما يدخرونه يذهب الى

- المصارف الاجنبية او يودع مباشرة في المصارف الاجنبية في الخارج، وبذلك فإن سوء توزيع الدخل في الظروف السائدة في الدول النامية لا يشجع على زيادة الميل للادخار والاستثمار (5) .
- 2- الدخل القومي وحجم المبيعات : اكدت الدراسات النظرية اهمية وتأثير متغير الدخل القومي ومعدل نموه في الاستثمار المحلي من خلال علاقة طردية مباشرة، فنمو الدخل القومي يعني نمو الطلب الكلي ونمو حجم المبيعات ومن ثم استجابة الاستثمار الخاص لذلك بدافع المعجل (2).
- 3- الاستثمار الحكومي : يمكن للحكومة التأثير في إمكانية الاستثمار الخاص بصورة ايجابية من خلال توجه استثمار القطاع العام في البنى التحتية ، لانه يعزز امكانيات القطاع الخاص الاستثماري ويرفع من انتاجيته ، ومن ناحية اخرى فإن الاستثمار الحكومي سيزيد من الطلب على منتجات القطاع الخاص ، اما اذا استخدم القطاع الحكومي الموارد المالية التي يمكن ان تقدم للقطاع الخاص بحيث يدخل القطاع الحكومي مزاحماً للقطاع الخاص، فعندئذ سيرتبط الاستثمار الحكومي بعلاقة عكسية مع القطاع الخاص ويقلص من وجوده (2).
- 4- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري : توفر الاوضاع والظروف ينعكس سلباً او ايجاباً في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم في حركة واتجاهات الاستثمارات وتشمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية الاجتماعية والامنية والقانونية والادارية، فالوضع السياسي للدولة ومدى ما يتسم به من الملاءمة والوضوح وسياسة الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق واليانات وامكانياته من بنى تحتية وعناصر الانتاج وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وسكانية ، كلها عناصر متداخلة ومتراطة بعضها ثابت او شبه ثابت، الا ان جلها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهي تؤثر و تتأثر ببعضها البعض مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة اخرى اوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تنقسم في محصلتها الى عوامل جذب او نوازع طرد لرأس المال المستثمر او بعبارة اخرى ، إما ان تشكل هذه العناصر مجتمعة دافعاً للإقبال على الاستثمارات في بلد ما او الخروج منه (25).
- 5- عوامل أخرى: تتمثل بمدى توافر الوعي الادخاري والاستثماري فضلاً عن توفر اسواق الاوراق المالية الفعالة ومستويات سعر الفائدة ( علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستثمار) وارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر او

العائد على رأس المال المستثمر)، ومستوى التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع أو انخفاض درجة المخاطرة .

ثامناً - نبذة عن الاقتصاد التركي :- لقد واصل الاقتصاد التركي نموه الجيد خلال الاعوام الاخيرة ، وربما يكون قد تمكن من النمو بمعدل 3.0% خلال 2016، بالرغم من الاحداث التي مر بها ، ويتجه لتحقيق نمو يصل إلى 3.75% خلال 2017 و2018، حسب توقعات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، حيث ساعدت استراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية الحصينة والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ ٢٠٠٢ على دمج الاقتصاد التركي في اقتصاديات العالم ، وتحوله إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها.

وتعد تركيا من بين أبرز المنتجين للمنتجات الزراعية و منها العسل حيث ارتقت بفضلها إلى المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين ، حيث تنتج 6.85% من إجمالي العالمي، متأخرة عن الصين صاحبة المرتبة الأولى بنسبة 30.6% من الإنتاج العالمي وفقا لإحصائيات العام 2016 وبلغ عدد أماكن العمل لمهنة تربية النحل (84047) ، أنتجت (105727 طناً) من العسل، فضلاً عن إنتاج المنسوجات؛ والسيارات والسفن وغيرها من معدات النقل، ومواد البناء، والالكترونيات الاستهلاكية والأجهزة المنزلية في العقود الاخيرة ، وتشهد نموًا سريعًا في القطاع الخاص، إلا أن الدولة لا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في الصناعة والأعمال المصرفية، والنقل، والاتصالات، ولقد مهدت الإصلاحات الهيكلية التي تم اعتمادها للتسريع في امكانية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي - الطريق الى تطبيق تغييرات شاملة في عدد من المجالات وتمثلت الأهداف الرئيسية من هذه الجهود في زيادة دور القطاع الخاص من أجل تعزيز كفاءة القطاع المالي ومرونته، علاوة على إرساء نظام الضمان الاجتماعي على أساس أكثر قوة ، في الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، ومن المؤشرات الاقتصادية الكلية من الاقتصاد التركي ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: فقد أظهر معهد الإحصاء التركي أن ما تحقق من نمو اقتصادي في الربع الأول من عام 2017 بلغ 5%، وهو أكبر من المعدل الذي تحقق في الفترة المماثلة في عام 2016 بنحو 0.5%، وبشكل عام فإن معدل النمو لتركيا في 2016 كان بحدود

2.9%، وكانت التوقعات أن يصل معدل النمو بداية 2017 إلى 3.5%، - استقرار سعر العملة التركية، حيث بلغ انخفاضها قمته في كانون الثاني 2017، فاقترب من سعر أربع ليرات للدولار، ولكن مع حسم نتائج التعديلات الدستورية في منتصف نيسان 2017، ومن قبلها الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية من تحسين علاقاتها الاقتصادية الخارجية عاد سعر الليرة ليستقر قرابة 3.55 ليرات للدولار الأمريكي في المتوسط لتلك الفترة، ووصلت الصادرات التركية في كانون الأول 2016 إلى 12.7 مليار دولار وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2017 بلغت 64.3 مليار دولار مقارنة بـ 58.4 مليار دولار لنفس الفترة من عام 2016، وهو ما يعني تحقيق زيادة في قيمة الصادرات بمقدار 5.9 مليارات دولار، وتصل نسبة الزيادة في الصادرات بين الفترتين إلى نحو 10.1% (28).

#### تاسعاً : توصيف النموذج المستخدم

يعد الاقتصاد القياسي احد أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، أي استخدام الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية (32) وبسبب التداخل بين المتغيرات المختلفة والارتباط الذاتي بين المتغيرات الداخلية وحدود الخطأ (20)، تم إتباع أحد الأساليب المستخدمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق الاختبارات التالية :- الاختبار الأول :- اختبار جذر الوحدة : لاختبار مدى استقرارية البيانات وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (10) ، وذلك لتحديد مدى استقرار تذبذب السلاسل الزمنية عن قيمتها العشوائية ، بحيث تنقسم بيانات السلاسل الزمنية إلى قسمين رئيسيين وهما البيانات الساكنة والبيانات المتغيرة، ولكون اختبار كرانجر للسببية يفترض ان السلاسل الزمنية ( $I.S$ ) مستقرة لذا لا بد من اختبار جذور الوحدة قبل اختبار السببية والاختبار الثاني :- اختبار كرانجر للعلاقة السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (15)، حيث تقوم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على أسس سببية، إذ يتضمن الاختبار تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة (34) ويتطلب ذلك استخدام سببية كرانجر . Granger causality

فيما يعمل الاختبار الثالث على تحليل التكامل المشترك ويتضمن اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل الادخار المحلي (SAV) ومعدل الاستثمار المحلي (INV)، مستخدماً الية تحوّل نماذج النظرية الاقتصادية الساكنة (Static Models) إلى نماذج حركية (Dynamic Models) من خلال أخذ التباطؤ الزمني (Lag) للمتغيرات الداخلة في النموذج (36)، فإذا كان المتغير  $Y$  يتسبب في المتغير  $X$  في الفترة السابقة، فعندها يكون المتغير في  $X$  يجب أن يسبق المتغير في  $Y$ ، وستأخذ المعادلتين الشكل التالي :-

$$Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + \dots + a_p Y_{t-p} + b_1 X_{t-1} + \dots + b_p X_{t-p} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = c_0 + c_1 X_{t-1} + \dots + c_p X_{t-p} + d_1 Y_{t-1} + \dots + d_p Y_{t-p} + v_t \dots \dots \dots (2)$$

إلا أن إجراء اختبار السببية يتطلب التأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، لأن غياب صفة السكون (Stationarity)، قد يجعل الانحدار المقدر زائفاً (Spurious) فارتفاع قيمة معامل التحديد  $R^2$  والمعنوية الإحصائية قد يقترن بارتباط متسلسل (correlation Serial) حيث تؤثر ظروف معينة على المتغيرات جميعاً لتجعلها تتغير باتجاه واحد مع انعدام العلاقة الحقيقية فيما بينها (16)، لذلك لابد من إخضاع المتغيرات محل الدراسة إلى اختبار جذر الوحدة لاختبار الاستقرارية stationary، وتقدير الانحدار بين المتغيرات ومن ثم إيجاد العلاقة السببية بينهما (33)، وباستخدام بيانات من منشورات البنك الدولي لدولة العينة تركيا للفترة (1980-2016) واعتمدت الاختبارات التالية :-

#### 1-9- - اختبار جذر الوحدة :-

يهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المحلي للاقتصاد التركي خلال الفترة الدراسة، حيث إن جميع المتغيرات تعاني من مشكلة عدم الاستقرار ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى (1) (Levels) مما يدل على إن هذه السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن وان هناك فترة زمنية طويلة الأجل .

#### 2-9- : اختبار قيمة الانحدار الذاتي

يعد احد طرائق التقدير للسلاسل الزمنية للكشف عن مدى وجود علاقة توازنية للمدى البعيد بين المتغيرين من خلال أخذ التباطؤ الزمني (Lag) بالحسبان باعتبار أن هناك مدة ما بين تراكم المدخرات ودرجة تأثر معدلات الاستثمار المحلي التي تعتمد على مدى قابلية الجهاز المصرفي لاستيعابه لها وتوجيهها للاستثمار (21)، وبالتالي أخذنا بعين الاعتبار المتغيرين وتأخذ صيغة المعادلة المقدره كما يلي :

$$INV_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n a_i SAV_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j INV_{t-j} + U_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$SAV_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i SAV_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j INV_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

### 3-9- اختبار اتجاه العلاقة السببية Causality test

يستخدم هذه الاختبار الإحصائي لتحديد أسبقية التأثير بين المتغيرات الاقتصادية للبحث، لكون هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن ، وذلك لتأثيرها بظروف وعوامل اقتصادية وخارجية مختلفة، وعليه فان فترة لأستجابة المتغير التابع لأثر التغيير في المتغيرات المستقلة أو العكس تماماً (30)، ويستخدم الاختبار للكشف عن اتجاه العلاقة ( علاقة السبب والتأثير ) بين متغيرات الأنموذج والتي تنشأ وفق اسس سببية وقد تكون عكسية أو متبادلة و تتحقق الفائدة من الاختبار في تحديد مدى إمكانية التنبؤ بالقيمة الحالية (Xt) و (Yt) مع ثبات المتغيرات الأخرى ، و الكشف عن وجود تغذية ارتدادية (تأثير متبادل ) بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل لتشخيص اتجاه السببية (1).

عاشراً : نتائج الاختبارات القياسية :

### 1-10- : نتائج جذر الوحدة :

إنّ الخطوة الأولى في بناء نموذج التكامل المشترك واختبار علاقة سببية كرانجر أنّ تختبر استقرارية للسلسلة بمرور الوقت ولتحديد درجة التكامل مستندة على إختبار جذر الوحدة ، حيث اظهر تحليل السلسلة الزمنية بأنّ السلاسل الزمنية ( SAV , INV )فهما جذر وحدة ، و لكنهما أصبحت مستقرة في الاختلافات الأولى (d)، اي تشير بأنّ السلسلة متكاملة من درجة واحد (I(1)) ، عند مقارنتها بالقيم الحرجة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر وحدة.

جدول رقم (1) اختبارات الاستقرارية للمتغيرات المقدره في تركيا للمدة (2016-1980)

les	اختبار Fuller_ (ADF) Augmented Dickey	القيم الحرجة	القيم الحرجة
-----	---------------------------------------	--------------	--------------



	المستوى الأولي *Levels		الاختلافات الأولى **First Difference		للمستوى الأولي *%5	للاختلافات الأولى **%5
	ثابت بدون اتجاه	ثابت مع الاتجاه	ثابت بدون اتجاه	ثابت مع الاتجاه		
/	0.503-	2.217-	4.481-	4.423-	3.005-	3.65-
/	0.305-	3.009-	7.447-	7.270-	3.012-	3.64-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج اختبارات جذر الوحدة وفق برنامج Eviews 7

وبذلك أوضحت نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (1) ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة عند الاختلافات الأولى، اي لا يوجد مشكلة جذر الوحدة لكل متغيرات النموذج والتي هي كل من (LINV,LSAV) حيث كانت القيمة المحسوبة (-7.270، -7.447، -4.423، 4.481- = t) وهي أصغر من قيمتها الحرجة المجدولة (Mackinnon) عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد معنويتها إحصائياً وبالتالي نرفض فرضية العدم، اي ان السلاسل الزمنية المستخدمة في الأنموذج مستقرة عند الاختلافات الأولى ومنه يمكن المرور الى بقية الاختبارات .

#### 2-10- نتائج اختبار الانحدار الذاتي :

لقد اختيرت المعادلة الثانية التي يكون فيها الادخار المحلي المتغير المعتمد فيها بناءً على نتائج معيار Likelihood وقد أظهرت النتائج أن قيمة ( $R^2 = 87\%$ ) وبلغت قيمة ( $R^2 = 84\%$ ) وجاءت قيمة ( $F=28.7$ ) أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية تفسر 87% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي. حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الادخار يتأثر بقيمته المتخلفة لسنتين بقيمة معنوية، وان زيادة الاستثمار بنسبة 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة في الادخار بنسبة تصل إلى (0.58) خلال سنتين والاستثمار يسهم بزيادة الادخار بمقدار 0.34 سنوياً وفق النتائج المتحصل عليها كما في الجدول رقم(2)، اي أن الاستثمار المحلي يعتمد على مستوى الادخار المحلي بشكل اساسي في الاقتصاد التركي والعلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي هي علاقة تمويلية اي يتم توجيه المدخرات المحلية الى رأسمال نقدي لشراء السلع الرأسمالية ودعم مشاريع استثمارية وتنشيط الاقتصاد .

ثالثاً : نتائج اختبار العلاقة السببية نستنتج :-

من النتائج المتحصل عليها القول بأن الادخار المحلي والاستثمار المحلي يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد التركي خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وفق قيم (F-Statistic) التي بلغت (1.89,1.95) على التوالي في الجدول رقم (2) اي ان زيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة الادخار وزيادة الادخار تفضي بالتالي الى زيادة حجم الاستثمار من جهة أخرى، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب الانحدار الذاتي كما في الجدول التالي :-

جدول رقم (2) نتائج اختبار العلاقة السببية لمتغيرات البحث

Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause SAV	21	1.89128	0.1831
SAV does not Granger Cause INV		1.95848	0.1735

المصدر: نتائج اختبارات السببية وفق برنامج Eviews 7

رابعاً: النتائج والتوصيات :

1-4- النتائج: توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات تؤكد بوجود علاقة سببية بين الادخار والاستثمار واثاره المباشرة على كل من الدخل والاستهلاك وبالتالي في التنمية الاقتصادية واهمها:-  
1- أن الاستثمار المحلي يعتمد على الادخار المحلي مع وجود علاقة تمويلية اي يتم توجيه المدخرات المحلية الى تراكم راس المال النقدي لشراء السلع الرأسمالية وتنشيط الاقتصاد.  
2- ان زيادة الاستثمار مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة في حجم الادخارات وكذلك زيادة الادخارات تؤدي الى زيادة حجم الاستثمار بنسب اكبر مما يؤكد وجود علاقة سببية بينهما .  
3- أن زيادة المدخرات تسهم في زيادة الاستثمار المحلي وتؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى في المدى القصير وأن رفع معدل الادخار يؤدي إلى استهلاك أقل، الأمر الذي قد يؤدي أيضا إلى زيادة في كمية من استثمار رأس المال وارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

2-4- التوصيات : يوصي البحث الى مايلي :

• ضرورة وجود اسلوب لتوجيه الافراد والشركات لتحفيزها على زيادة حجم الادخارات وتقليل حالات مجارة الاستهلاك الترفي وظاهرة التقليد والمحاكاة التي انتشرت في مجتمعاتنا وجميعها في المؤسسات المالية المتخصصة لتسهيل اعادتها لاقراضها للجهات المستثمرة لتحريك الاقتصاد والاستفادة من الفرص الاستثمارية .

• ضرورة تطوير النظام المصرفي وتوجيه السياسات المالية والنقدية لتحسين البيئة الاستثمارية بشكل يؤدي زيادة حجم الاستثمارات وزيادة الصادرات وتقليل حجم الاستيرادات خاصة من السلع الاستهلاكية والسلع الكمالية والتوجه الى السلع الرأسمالية المنتجة سعياً لتطوير مؤشرات التنمية الاقتصادية .

• زيادة التوعية المجتمعية لدور الادخار وضرورة التوجه الى التأمين على الحياة والممتلكات لما لها دور فاعل في تخفيف اثر الكوارث المدمرة ، حيث تعد مثل هذه المؤسسات الادخارية دور مهم في المجتمعات المتقدمة ، بهدف رفع معدل الاستثمار وهذا يقتضي خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع ، توجيه الموارد الاستثمارية وإزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين فضلاً عن إنشاء المؤسسات المالية القادرة على تأمين الضمان الزراعي لصغار الفلاحين.

#### المراجع :

- 1- إبراهيم موسى الورد ، تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية للمدة(1980-2004) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 41، 2006، جامعة بغداد، العراق .
- 2- ائيل عبد الجبار الجومرد ، المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الخاص المحلي في الاردن ، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1996، عمان ، الاردن
- 3- أسامة بشير الدباغ ، ائيل عبد الجبار الجومرد ،، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003،، عمان ،الاردن.
- 4- إسماعيل رياض ، الإذخار في المجتمع الإشتراكي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 2003 القاهرة، مصر .
- 5- انطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، الطبعة الثالثة مكتبة دار الثقافة ، 1993، بيروت، لبنان
- 6- بول.أ. سامويلسون، علم الإقتصاد ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993 ، الجزائر .
- 7- بول ا. سامويلسون وويليم د. نوردهاوس ، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون ، 2006، بيروت ، لبنان
- 8- حاتم مهران ، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي"، 2007، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- 9- حمد بن محمد الحوشان. ، الإنفاق الحكومي وتأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص طريقة متجه الانحدار الذاتي، 2003 كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك سعود، الرياض ، السعودية .
- 10- حسين العمر، محددات التضخم بدولة الكويت"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، 2007 ، العدد الثاني ، الكويت.

- 11- جنيد مراد ، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر « VAR » باستعمال أشعة الإنحدار الذاتي (1970-2004) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005، الجزائر.
- 12- خالد عبدالرحمن البسام ، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية- دراسة قياسية للفترة (1970-2002)، 2005، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية.
- 13- رمزي زكي ، " مشكلة التضخم في مصر ، " أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب.مصر.
- 14- زكية احمد مشعل و زياد محمد أبو ليلي ، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" :دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22 ، العدد الأول، 2007، عمان ،الأردن .
- 15- عبد الرزاق محمد صلاح شريحي، الانحدار الخطي المتعدد، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، بدون سنة النشر.
- 16- عبد القادر محمد عطية ،الحديث في الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005،القاهرة،مصر.
- 17-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991،ص16،الجزائر
- 18-عثمان سعد النشوان ، غانم عادل محمد خليفة، اثر التضخم على الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية، 2004 " كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
- 19- غسان إبراهيم أحمد الجبوري ، أثر الإصلاح الاقتصادي في إنتاج وإنتاجية محصول القمح في بلدان عربية مختارة ، 2009،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق.
- 20- صفاء عبد الجبار علي الموسوي ، 2007، العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي على مقدرات OLS، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية،بغداد.
- 21- صقر حسين القحطاني ، عادل محمد خليفة غانم ، 2006 ، "استخدام معادلات التكامل المشترك في دراسة البعد الاقتصادي لتنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة السعودية ، المملكة العربية السعودية.
- 22-فتح الله والعلو ، الاقتصاد السياسي وتوزيع المداخيل، النقود، الائتمان، الطبعة الأولى، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، لبنان
- 23- طاهر حيدر حردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1997، عمان -الأردن
- 24- محمد صالح القريشي و ناظم محمد نوري الشمري ،مبادئ علم الاقتصاد،دار ابن الأثير للنشر، 1993، جامعة الموصل،العراق.
- 25 -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير الختامي لندوة المعاملة الضريبية للاستثمار العربي الوافد الى الاقطار العربية ،تشرين اول ،عمان، 1984الأردن .

- 26- محمد بو جلال شاوي ، التفاوت في توزيع الدخل واثره في التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة (1994-1974) ، 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 27- مفيد يونس الملا ذنون ، محددات الادخار في الدول النامية مع اشارة الى العراق، 1986، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
- 28 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رقم:2012.91، باريس ،فرنسا .
- 29- محمود حسين الوادي و احمد عارف العساف ،الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، عمان، الاردن .
- 30- هناء عبد الحسين ، اختبار السببية بين الصادرات السلعية والنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للمدة 1970-1998، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد6 ، 2002، بغداد، العراق.
- 31- وفاء جعفر امين المهداوي، المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق ما بعد عام 1983، 1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،العراق.
- 32- وليد اسماعيل السيفو، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، 1984 ، جامعة الموصل، العراق .
- 33- Damodar N. Gujarati "Basic Econometrics", Third Edition, Mc Graw- Hill, , 1995, London, UK.
- 34-Engle R.& Granger. C-"Cointegration and Error Correction :representation, Estimation and Testing",Econometrica, Vol. 55 , London, UK,
- 35-Romer ,David,2011,Advanced Macroeconomics,Fourth Edition,University of California, Berkeley, The Mc Graw-Hill .USA
- 36 -William H., Greene, .Prentice Hall , 2004, New Jersey, USA.

Econometrics Analysis, Fifth Edition

جدول رقم(3) نتائج اختبار الانحدار الذاتي لمتغيرات البحث

Included observations: 21 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	SAV	INV
SAV(-1)	1.023440 (0.31988) [ 3.19940]	0.341487 (0.17346) [ 1.96870]
SAV(-2)	-0.598349 (0.38673) [-1.54718]	-0.126201 (0.20971) [-0.60180]
INV(-1)	-0.240773 (0.54690) [-0.44025]	0.079235 (0.29656) [ 0.26718]
INV(-2)	0.978544 (0.52185) [ 1.87514]	0.586270 (0.28297) [ 2.07181]
C	-3.34E+08 (2.9E+09) [-0.11691]	2.15E+09 (1.5E+09) [ 1.38869]
R-squared	0.826315	0.877886
Adj. R-squared	0.782894	0.847357
Sum sq. resids	1.29E+20	3.78E+19
S.E. equation	2.84E+09	1.54E+09
F-statistic	19.03019	28.75625
Log likelihood	-484.0193	-471.1668
Akaike AIC	46.57327	45.34922
Schwarz SC	46.82196	45.59791
Mean dependent	1.82E+10	1.57E+10
S.D. dependent	6.09E+09	3.94E+09
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.63E+36
Determinant resid covariance		5.59E+36
Log likelihood		-948.0456
Vector Autoregression Estimates		

المصدر: نتائج اختبارات السببية وفق برنامج 7 Eviews